القياس وهو من بابِ حَوْض وحِياض وذلك مما أُبْدِلت الياءُ فيه من الواوِ بخمس شرائط .

أحدها أن تكونَ الواوَ ساكنةً في الواحد .

والثّاني أنْ تقعَ بعدَها الألفَ .

والثّالثُ أن تقعَ بعدَها الألفَ .

والرّابعُ أنْ يكونَ لامُ الكلمة صحيحاً .

والخامسُ أنْ يَنْكَسِرَ فاءُ الكلمة .

وإنّما شرطوا ذلك لمعانٍ تَقْتَضيه أمّا الكَسْرَةُ فَلِبُعْدِها من الواو وقُرْبِها من الياء وأمّا سكونُ الواوِ في الأصلِ فَلِبَيان ضَعْفِها وأمّا اشتراطُ الجَمْعِ فلئلا يجتمعَ ثِقَلُ الواو مع ثِقَلِ الجَمْع وأمّا اشتراطُ تعقّبِ الألف إيّاها فَلأنّ الألفَ أقربُ إلى الياء منها إلى الواو وأمّا صِحّةُ اللاّمِ فَلِئلاّ يكثرَ الإعلالُ وعلى هذا صحّت في عَوَان لأنّه واحدٌ ولم تَنْكَسِر الفاءُ وكذلك صَوْغ وصحّت في الجمعِ المعتلّ اللامِ نحو رِواء جمع راوٍ من الماء .

مسألة .

الأصلُ في عِيد الواو لأنّه من عَاد يعودُ عَوْداً فأُبدلت الواوُ ياءً لِمَا